أقر قانون إعلام «عصرياً» يتماشى مع التطورات

مجلس الوزراء يؤكد ضرورة تذليل العقبات أمام مشاريع الكهرباء ووضعها بالخدمة في الوقت المحدد

هناء غانم

وافق مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية التي عقدت أمس برئاسة المهندس حسين عرنوس على مشروع الصك التشريعي المتضمن قانون الإعلام الجديد بهدف إيجاد قانون عصري يتماشى مع التطورات الحاصلة في مجال الإعلام والاتصال وخاصة في الأمور الإجرائية التي لم يشملها القانون النافذ والمتعلقة بوسائل التواصل الاجتماعي واعتماد مكاتب إعلامية لوسائل الإعلام غير السورية ومراكز البحوث الإعلامية واستقصاء الرأي ومراكز التدريب، وذلك بعد استدراك جميع الملاحظات الممداة على المشروع في جلسة سابقة ليكون متكاملاً ويناسب بيئة العمل الإعلامي المعاصر بمختلف جوانبه.

كما قرر المجلس منح المؤسسة العامة للصناعات الغذائية سلفة مالية بقيمة ٥ مليارات ليرة لمصلحة الشركة العربية السورية لتصنيع العنب بحمص بهدف تمكينها من تأمين مستلزمات العملية الإنتاجية وتسديد قيمة محصول العنب للفلاحين.

وشدد رئيس مجلس الوزراء على الإسراع بإنشاء المزيد من السدات المائية وخزانات التجميع في مناطق الغزارات المطرية بهدف الاستفادة منها في الري الزراعي، وجدد تأكيد المتابعة المستمرة لواقع المصارف المطرية في جميع المحافظات وصيانتها. وأكد المهندس عرنوس ضرورة الالتزام بالمسار الوظيفي والدقة عند الترشيح لشغل مركز عمل معاون وزير أو مدير عام أو مدير مركزي في كل وزارة وضرورة التركيز على الكفاءات الأكثر قدرة على تطوير عمل المؤسسة، إلى ذلك اطلع المجلس من وزير الكهرباء المهندس غسان الزامل على واقع تقدم العمل في محطات الرستن بالالاذقية وحلب الحرارية ودير علي في ريف دمشق، وجدد تأكيد تذليل أي صعوبات لإنجاز هذه المشاريع ووضعها بالخدمة في الوقت المحدد بما ينعكس إيجاباً على واقع الطاقة المولدة.

وحول هذا أكد معاون وزير الكهرباء نضال قرموشة لـ«الوطن» أن سير العمل في مشاريع الطاقة الكهربائية مستمر وتنفيذ المشاريع بيسر وفق الخطة الزمنية المحددة رغم الصعوبات الكبيرة منوها بجهود الحكومة ووزارة الكهرباء في تذليل العقبات وضمان استمرار العمل ضمن الإمكانات المتاحة لافتاً إلى أهمية مشروع محطة توليد الرستن بمحافظة اللاذقية الذي يكتسب أهمية إستراتيجية باعتباره سوف يرفد المنظومة الكهربائية ويعمل على تأمين الطلب على الكهرباء حيث تبلغ الاستطاعة الإجمالية للمحطة ٥٨٠ ميغا واط وتعتبر من المشاريع الحيوية التي ترفد الشبكة الكهربائية بإمكانيات من شأنها سد العجز بين العرض والطلب على الطاقة الكهربائية. كذلك محطة دير علي التي بدأت أعمال الصيانة فيها بشكل ناجح وغيرها من المحطات ومن المقرر أن تدخل بالخدمة مع مطلع العام القادم.

وأضاف معاون الوزير إن وضع الكهرباء لا يزال صعباً لأن الطلب على الكهرباء فائق عن المألوف بأي منظومة كهربائية وذلك يعود للاختناقات الموجودة بالمازوت والغاز المنزلي الأمر الذي زاد الضغط على الطاقة الكهربائية وبالتالي محطات التوليد تعمل بأقصى طاقتها وفق المتاح لها من الغاز.

وعن موضوع العدالة بالتقنين أضاف إنه لا يمكن أن يكون هناك مساواة بالتقنين ١٠٠ بالمئة لأن لكل منطقة حيثياتها من تزويد مضخات مياه الآبار والكهرباء للآبار وغيرها إضافة أن هناك مركز المدينة لا يمكن أن يقارن بغيره من الأماكن كذلك بعض الأماكن.

وخلال الجلسة قدم وزير الصحة الدكتور حسن الغباش عرضاً حول واقع الإصابات بالكوليرا موضحاً أن جميع الإصابات الإصابات تحت المراقبة اللحظية من الفرق الصحية مؤكداً أن المرض تحت السيطرة والإصابات بدأت بالانحسار.

ووافق المجلس على تخصيص المؤسسة العامة للجيولوجيا والثروة المعدنية بعدد من عقارات أملاك الدولة لإقامة مقالع لاستثمار التراكيت والطف البركاني اللازم لصناعة السيراميك وذلك بهدف تخفيف فاتورة الاستيراد وتوفير القطع الأجنبي، وأكد من جهة أخرى ضرورة وضع خطة متكاملة لتطوير الصناعات الكيميائية وصناعة الكابلات بما يؤمن حاجة السوق المحلية من منتجاتها.

وناقش المجلس مذكرة وزارة الإدارة المحلية والبيئة حول واقع ملف معالجة النفايات الورقية لناحية الكميات المستلمة وسلامة الإجراءات والصعوبات التي تعترض التنفيذ ومقترحات الحل، وشدد على ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة للتوسع بمعالجة هذه النفايات والتزام الجهات العامة بتسليم النفايات الورقية إلى الجهات المعنية بالمحافظات، ووافق المجلس على تنفيذ مجموعة من المشروعات الخدمية والتنموية ذات الأولوية في عدد من المحافظات.

> معاون وزير الكهرباء لـ«الوطن»: الطلب على الكهرباء كبير ولا يمكن المساواة بالتقنين لأن لكل منطقة حيثياتها

من يعرقل ملف إعادة تدوير الأنقاض؟ ومن يهدر أموال مخلفات البناء؟

خضر: الدراسات والأبحاث قابلة للتنفيذ وجدواها كبيرة ومتنوعة

الصالح: ممولون بمبالغ كبيرة حصلوا على موافقة مجلس الوزراء وتم إيقاف مشروعهم في حلب

طلال ماضي

بعد أن كثر الحديث قبل عام ٢٠٢٠ عن إعادة تدوير مخلفات البناء واستثمارها في مواد البناء، وانتشار العديد من الأبحاث والدراسات والجدوى الاقتصادية، وقيام وزارة الأشغال العامة والإسكان بوضع دفاتر الشروط والمواصفات الفنية فيما يتعلق بإعادة تدوير الأنقاض، ووضع تصورات ومنظومات للعمل والمناطق التي سيتم فيها تدوير الأنقاض، «نام» الملف فجأة وغاب عن الواجهة.

وحول سبب غياب هذا الملف، قال عضو الهيئة التدريسية في كلية الهندسة المدنية بجامعة دمشق الدكتور المهندس معلا خضر وهو أول من فاز في سورية ببحث علمي حول إعادة تدوير الأنقاض: «أسألوا القائمين على التنفيذ»، وأضاف إن الدراسات المقدمة والأبحاث قابلة للتنفيذ، وقمنا سابقاً بتحديد المناطق التي يمكن تنفيذها والاستفادة منها، وحددنا طريق بين تدمر والمناطق الصناعية بحسياء من أجل تعبيده لكن للأسف لم يتم.

واعتبر خضر أن الدولة لها مصلحة كبيرة في استثمار الأنقاض وعدم تركها عبئاً على البلد، ومن المجالات التي يمكن استثمار الأنقاض فيها في الطرق والأرصفة والحواجز الإسمنتية والردميات لخطوط النفط والغاز وجر المياه والصرف الصحي.

من جهتها الدكتورة المهندسة فاطمة الصالح مدير مشروع إعادة استخدام أنقاض المباني في إنتاج خرسانة ومواد البناء المختلفة أكدت أن هذا الملف يجب أن يتحرك لكونه تم هدر جزء من الأنقاض، وهناك بعض المعاملات كانت خاطئة، ولا يوجد خيار أمامنا سوى إعادة التدوير، مشيرة إلى أن الأنقاض الملوثة يتم التخلص منها، أما الأبنية الآيلة للسقوط اليوم فهي أنقاض نظيفة، والاستفادة منها وريعها أعلى من الملوثة.

وأكدت الصالح أنها عملت على إنهاء المشروع الأول مع وزارة التعليم العالي، وحالياً تعمل على مشروع آخر مع الهيئة العليا للبحث العلمي إضافة إلى الأبحاث المقدمة من طلاب الماجستير والدكتوراه.

وبينت الصالح أن على أرض الواقع لم يحدث سوى تجربة صغيرة مع بلدية حلب قدمتها إحدى المنظمات، ونعمل على إقامة تجربة أخرى في دير الزور برعاية منظمات دولية أيضاً.

وأضافت إن هناك العديد من الأبحاث التي يتم العمل عليها وفي حال تمت ستكون النتائج مفاجأة الكبرى، مشيرة إلى أن هناك جدوى اقتصادية بالرغم من التكلفة لنقل هذا الركام، وهناك بعض الجهات في بعض المفاصل لا تشجع على هذا الشيء بسبب وضع نقل الأنقاض وأمور أخرى.

وبينت أن إعادة تدوير الأنقاض هو الأفضل وهناك خيار آخر وهو التخلص منها وهو مكلف، وهناك فكرة إعادة التدوير في المكان حيث لا يصرف على نقلها ولا ليرة واحدة.

وأكدت الصالح أن هناك ممولين لمشروع إعادة تدوير الأنقاض بأرقام خيالية وحصلوا على موافقة رئاسة مجلس الوزراء وقدموا من أجل أن يعملوا محطة ومعمل لإعادة تدوير الأنقاض في مدينة حلب لكن تم إيقافه، مضيفة إنه يتم العمل على طرح مشروع إعادة التعافي الأخضر في سورية في المرحلة القادمة وما سيحمله هذا المشروع من الفائدة والمنفعة لجرحى الحرب وتشغيلهم بإنتاج مواد من الأنقاض بريعية عالية واستدامة اقتصادية ومجتمعية.

«المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال» في الثلاثاء الاقتصادي

الحلاق: في دمشق وريفها ٤٠٠ جمعية خيرية يرعاها رجال وسيدات أعمال استفاد منها ١٥٠ ألف أسرة

رامز محفوظ

بين عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق محمد الحلاق في ندوة الثلاثاء الاقتصادي في المركز الثقافي العربي في أبو رمانة التي حملت عنوان «المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال» أن الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية أو المجتمعية لرجال الأعمال ينجم من خلال وجود ثغرات يجب على رجال الأعمال تلافيها، لافتاً إلى أنه يلزم لهذا الأمر وجود بيئة محفزة وتعزيز الشعور بالانتماء وأهمية التقدير لهذا العمل، موضحاً أن عناصر البيئة المحفزة تتكون من تشريعات وقوانين ورعاية وتدريب من الصغر وهنا يكمن دور الدولة من خلال أمور كثيرة أهمها إدخال ثقافة العمل في الشأن العام من خلال مناهج التعليم، أما تعزيز الشعور بالانتماء ومن ثم تقدير هذا العمل فيكون من خلال الدعم الحكومي والخاص لهذا العمل وبالتالي استثناؤه من كثير من القيود.

وأوضح الحلاق أن البنك الدولي عرّف المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال بأنها التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمشاركة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي وذلك لتحسين ظروف معيشة الناس بأسلوب يخدم الاقتصاد والتنمية في آن واحد، كما عُرفت الغرفة التجارية العالمية المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال على أنها جميع المحاولات التي تسهم في تطوعهم لتحقيق تنمية أخلاقية واجتماعية.

ولفت إلى أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال وجد في الحريق السوري منذ القدم، وما زال موجوداً بهذا الشكل أو ذاك من خلال العمل الخيري في الجمعيات الأهلية والمدارس والمشافي والمستوصفات وغيرها من الأنشطة ومن خلال الغرف والنقابات والمؤسسات التي تهتم بالشأن العام وعملها طوعي.

وأفاد بأن أعمال الجمعيات الخيرية تنقسم إلى أعمال تنموية وأعمال إغاثية وأعمال تربوية ومن ثم نشأت فيما بعد، الجمعيات الخيرية الموسعة، التي تم إنشاؤها لتقديم دعم مخصص في بعض الأحيان مثل دعم طبي أو دعم تعليمي أو دعم احتياجات أسرة وغير ذلك، كما تم إنشاء جمعيات متخصصة في أمور الأيتام ورعايتهم والوقوف على متطلباتهم لحين بلوغ سن الرُشد، موضحاً أن عدد الجمعيات الفاعلة في دمشق وريفها يبلغ بحسب إحصائيات عام ٢٠٢١ نحو ٤٠٠ جمعية في دمشق وريفها من أصل ٦٥٨ جمعية، منها نحو ١٨٠ متوقف لأسباب مختلفة، مبيناً أن هناك نحو ١٥٠ ألف أسرة مستفيدة ويتفاوت تعدادها بالجمعيات حسب إمكانيات الجمعية وتتفاوت إيرادات الجمعية من عشرة ملايين سنوياً ويمكن أن تصل إلى أكثر من مليار، ويقوم على رعاية أغلب الجمعيات الخيرية رجال وسيدات أعمال.

وعن دور الغرف والمؤسسات التي تهتم بالشأن العام وعملها تطوعي أكد الحلاق أن الكثير ممن انتموا إلى الغرف وهم من أرباب الأعمال المتميزين ساهموا بالكثير من الأعمال الإنسانية والخيرية وقد استطاع البعض منهم التفكير بشكل متميز واستثمار الإمكانيات المتاحة من أجل تحقيق منفعة عامة حيث خرجت الغرف عن فكر الجمعيات الخيرية وتمحور عملها حول الخدمة الوطنية ومنها على سبيل المثال وليس الحصر مشروع جر مياه عين الفيجة وهذا المشروع الرائد يُسجّل لغرفة تجارة دمشق، كما أنه في عام ١٩٤٣ أعلن السيد مسلم السيوفي رئيس غرفة تجارة دمشق حينها عن تأسيس جمعية المواساة الخيرية، حيث قام تجار دمشق بالتبرع لإقامة مشفى المواساة، هذا وقد استمرت الغرفة بدعم إقامة مشفى الشام للأمراض السرطانية، وتكريماً للتبرع فقد تم تخصيص طابق كامل باسم غرفة تجارة دمشق وتجارها.

وبيّن الحلاق أن التحديات التي نعيشها اليوم تتنوع بشكل كبير، ووجود أولويات وضغوطات بالعمل عند أصحاب الشركات تمنعهم من تطبيق المسؤولية الاجتماعية، ووجود التزامات مالية وضرائب تستنزف القدرة على تطبيق مشاريع المسؤولية الاجتماعية، وعدم وجود هيكلية للشركات تحمي الموظف أو تتيح تطبيق أفكار ومشاريع للمسؤولية المجتمعية.

وختم بالقول إن المطلوب والمأمول اليوم لتطوير العمل تحديد مفهوم المسؤولية الاجتماعية والتشجيع على الأعمال التطوعية، وأهمية نشر ثقافة التطوع، وخلق منصة ومساحة لجميع القطاعات المختلفة من مختلف الشركات والقطاعات العامة والخاصة والأهلية لتطبيق المسؤولية الاجتماعية وإشراك المجتمع والقطاع الأهلي وغرف الأعمال والنقابات والجمعيات ومجالس رجال الأعمال وسواها من أجل التحفيز على هذه الأعمال وغيرها، واليوم لابد من تأكيد أن مطالبة رجال الأعمال بالقيام بمسؤوليتهم الاجتماعية تجاه المجتمع ينبغي أن يترافق أيضاً بمعالجة المشاكل التي تواجههم نتيجة الأزمة بشكل عادل وموضوعي لتمكينهم من أداء هذا الدور المهم ومن أجل تحقيق التوازن بين الواجبات والحقوق ومن الطبيعي جداً أن تحابي الحكومة قطاع الأعمال، عكس ما يظن البعض، حيث إن زيادة عمل قطاع الأعمال بالشكل الأمثل، يؤدي إلى زيادة التوظيف وتأمين المستلزمات وانخفاض الأسعار، وكثير من الإيجابيات الأخرى، ومن خلال دعم قطاع الأعمال والمستثمرين، ومن خلال تذليل الصعوبات ترتفع رفاهية المجتمع وترتفع نسبة مساهمة قطاع الأعمال بالمسؤولية الاجتماعية وتصبح متطورة أكثر وذات جدوى وفعالية أكبر.

> مطالبة رجال الأعمال بالمسؤولية الاجتماعية يجب أن تترافق بمعالجة المشاكل التي تواجههم

٥٣١ ألف استفادة من التأمين الصحي

٢,١ مليون مطالبة للمؤمّن لهم صحياً خلال النصف الأول من العام الحالي

عبد الهادي شباط

أصدرت هيئة الإشراف على التأمين تقرير أعمال شركات إدارة نفقات التأمين الصحي للنصف الأول ٢٠٢٢، حيث تضمن مجموعة من المؤشرات والأرقام التي تعكس نتائج أعمال التأمين الصحي في سورية، وخاصةً القطاع الإداري (العاملون في الدولة) حيث تم رفع التغطيات (داخل وخارج المشفى) من بداية العام الجاري ٢٠٢٢ وهو ما تعتبره الهيئة انعكس على نتائج أعمال التأمين الصحي.

وأظهر تقرير أعمال الشركات أن إجمالي عدد المطالبات في النصف الأول من العام الجاري (٢٠٢٢) بلغ ٢,١ مليون مطالبة بمعدل وسطي ٢ مطالبة لكل مؤمّن و٤ مطالبات لكل مستفيد في حين كان إجمالي عدد المطالبات في النصف الأول من العام الماضي (٢٠٢١) ١,٩ مليون مطالبة.

وتوزع إجمالي المطالبات في النصف الأول من العام الحالي داخل المشافي (٣٨ ألف مطالبة وخارج المشافي ٢ مليون مطالبة) بنسبة نمو تعادل ١٥ بالمئة مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي، حيث بلغ إجمالي قيم المطالبات داخل المشافي ١١,٢ مليار ليرة بواقع نمو ١٦٢ بالمئة مقارنة مع العام الماضي وبلغ إجمالي قيم المطالبات خارج المشافي ٢٨ مليار ليرة بنسبة نمو ١٤٧ بالمئة عن العام الماضي.

بينما أوضح أن عدد المستفيدين خلال النصف الأول بلغ ٥٣١ ألف مستفيد منهم ١٤٤ ألف مستفيد لدى شركة غلوب مد.

وبين التقرير أن إجمالي المؤمّن لهم صحياً بحدود ٩٦٢ ألف، ٦٢٥ ألفاً منهم مؤمّن له في القطاع الإداري ونحو ٨٨ ألف مؤمّن له صحياً في القطاع الاقتصادي و٤٧ ألف مؤمّن له صحياً من القطاع الخاص لدى المؤسسة العامة السورية للتأمين، على حين عدد المؤمّن لهم صحياً في شركات التأمين الخاصة ١٤٧ ألف مؤمّن له.

وتحدث التقرير عن صناديق الرعاية الذاتية التمويل لجهات اعتبارية وتتم إدارتها مباشرة من شركات إدارة نفقات التأمين الصحي مثل النقابات (نقابة الأطباء – المهندسين) حيث قدر عدد المؤمّن لهم عبر هذه الصناديق ٥٥ ألف.

وكانت هيئة الإشراف على التأمين أوضحت أنها عملت على وضع حلول جذرية لمواجهة تبعات الحصار الاقتصادي الجائر المفروض على سورية والذي أدى إلى عزوف شركات الإعادة العالمية عن العمل في السوق المحلية خشية من العقوبات الاقتصادية، وتم إصدار قرار من مجلس إدارة الهيئة بإحداث مجمع إعادة تأمين المصارف، وتم تأمين أغلب المصارف حتى الآن من خلاله، كما تم برعاية الهيئة توقيع اتفاقية إعادة تأمين محلية لإخطار الحريق بين الشركات والاتفاقية المحلية لتأمين نقل البضائع بهدف توفير سعات اكتتابية أفضل لشركات التأمين المحلية، وبما يزيد من قدرتها على الاكتتاب في مختلف أخطار نقل البضائع وحسب مستويات التغطية الثلاثة A.B.C وفقاً لرغبة طالب التأمين، ووضع إطار للحدود السعرية الدنيا لتأمين أخطار النقل والحريق انطلاقاً من دراسة تحليلية إحصائية لبيانات الأخطار وباستخدام مبدأ التشريح القائم على تحليل معدلات التكرار وحجم التعرض ومعدلات الخسارة لتلك الشرائح، وبما يتضمن الوصول خلال السنوات المقبلة إلى قطاع تأميني قوي، بكل شركاته، يستطيع تلبية متطلبات الاستحقاق المقبلة في مرحلة إعادة الإعمار.